

(١٦٠٨) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه قال : من ألقى بهيمةً جُلِدَ الحَدُّ وحُرِّمَ لحمُ تلك البهيمة ولبنُها ، وإن كانت ممَّا يؤكَل . فتُذَبِّح فتُحَرَّق بالنَّار لِتَتَلَفَ فلا يأكلها أحدٌ . ، وإن لم تكن له كان ثمنها في ماله<sup>(١)</sup> .

(١٦٠٩) وعن علي (ع) أنه قال : في العبد والأمة إذا زنى أحدهما جُلِدَ خمسين جلدَةً ، مسلماً كان أو مشركاً ، وليس على العبد نفي ولا رجم . وقد ذكرنا في (باب المكاتبين) في المكاتب الذي يعتق بعضه أن يُضْرَب الحَدُّ كاملاً بحساب ما عَتَقَ منه ونُصِفَ الحَدُّ بحساب ما رَقَّ منه .

## فصل ٣

### ذكر الحد في القذف

(١٦١٠) قال الله عز وجل<sup>(٢)</sup> : إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ، وقال (ع ج)<sup>(٣)</sup> : وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا : إلى قوله : وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا : الآيتين .

(١٦١١) رُوينا عن جعفر بن محمد (ع) عن أبيه عن آبائه أن علياً (ص) قال : الكبائر الشرك بالله (تع) ، وقتل المؤمن عمداً ، والفرار

(١) حش ي - من مختصر الآثار ، ومن ألقى بهيمة ضرب الحد وغرم ثمن البهيمة لصاحبها ، فإن كانت مما يؤكل ذبحت ودفنت ولم يحل أكلها ، وإن كانت مما لا يؤكل بيعت عليه وغربت حتى لا تعرف وتذكر بذلك .

(٢) ٢٣/٢٤ .

(٣) ٤/٢٤ - ٥ .